النشرة
العربية - الفرنسية

نشرة تصدر عن الغرفة التجارية العربية الفرنسية ـ العدد ١١٧ نوفمبر/ ديسمبر ـ ٢٠٢٠

خمسون عاماً في خدمة الشراكة العربية الفرنسية

نشرة داخلية لأعضاء الغرفة التجارية العربية الفرنسية - توزع مجاناً - غير مخصصة للبيع

الغرفة التجارية العربية الفرنسية – 250 bis, Boulevard Saint Germain - 75007 Paris
Tél. 01 45 53 20 12 - Fax : 01 47 55 09 59 - e-mail : info@ccfranco-arabe.org - site web : www.ccfranco-arabe.org

ماذا سيتذكّر التاريخ من ٢٠٢٠...

كما تعلمون، كان المفترض ان يشهد شهر ديسمبر الاحتفالات بالذكرى الخمسين لتأسيس الغرفة التجارية العربية الفرنسية. وكنا قد أعددنا ليكون يوم التاسع من ديسمبر يوم استذكار للدور الذي لعبه المؤسّسون الفرنسيون والعرب، وكذلك تقديم حصيلة للسنوات الخمسين الاولى من عمر الغرفة وبيئتها ونشاطاتها واللحظات الكبرى التي طبعت مسارها.. وان نطرح تطلعاتنا ورؤيتنا للمستقبل.

لكن الاوضاع الاستثنائية الصحيّة التي نعيش منذ شهر مارس الماضي حالت دون كل ذلك. **وتأجل الموعد فقط. أمامنا موعد آخر، بل مواعيد جديدة خططنا لانجازها في العام ٢٠٢١. وبعدة أشهر من التأخير، سنحتفل مع أعضاء الغرفة وأصدقائها وشركائها ومشجّعيها، بمناسبة الذكرى الخمسين لتأسيسها. وفي الانتظار تجدون في صفحات هذه النشرة استعادة لسنواتنا الخمسين وبانوراما لما انجزته الغرفة التجارية العربية الفرنسية منذ العام ١٩٧٠ وحتى اليوم.**

ولا يسعني في مناسبة نهاية هذا العام إلا أن اتساءل: ماذا سنتذكّر من العام ٢٠٢٠ ؟. لا أقصد بالطبع ما سيرسخ في ذاكرتنا صباح الغد، بل بعد عشر سنوات، ٢٠ سنة، أو بعد خمسين سنة. ماذا سيحفظ التاريخ عن هذه السنة ؟ ماذا سيتذكر عن الجائحة ؟ عن الوضع الاقتصادي العالمي؟ عن تطور العلاقات الفرنسية العربية؟ وعن تطوّر العوالم العربية في نهاية هذا العقد ؟. وماذا سيتذكّرعن حال التجارة الخارجية الفرنسية وتحديدا مع العالم العربي ؟.

هل ستكون الظروف غير العادية والأزمات غير المسبوقة التي نعيشها وسنعيشها، العناصرالمعبّرة الوحيدة التي ستحفظها ذاكرتنا الجماعية عن ٢٠٢٠ ؟.

لا أعتقد ذلك. بل آمل ألا تكون كذلك.

فأنا أرى اننا في مجالنا قد حققنا الكثير من التقدّم وأنجزنا تطورات تستحق التوقف عندها واستذكارها. الأكيد ان الطريقة التي تمّت بها ادارة الازمة الصحّية والاجوبة الاقتصادية والاجتماعية التي قدمت لها ستطبع تاريخها، ومنها حملات التلقيح التي بدأت تنطلق في العديد من دول المنطقة. مع نهاية هذه السنة، اعلنت ابو ظبي اعادة فتح البلاد والعودة الطبيعية لكل الانشطة، وكثير من الدول اعدت استراتيجيات مواكبة وانعاش اقتصادي في القطاعات السياحة والطاقة والتجارة والرقميات والذكاء الاصطناعي. وفي منطقة الشرق الاوسط وشمال افريقيا استؤنفت المشاريع الكبرى التي تضمنتها الرؤى الوطنية أو الخطط المعدّة لقطاعات البنى التحتية والمواصلات والطاقات المتجددة.

واذا ما راقبنا عن كثب، تستوقفنا على سبيل المثال استراتيجية غزو الفضاء التي تنتهجها الامارات العربية المتحدة. وكذلك مجموعة الاجراءات التي اتخذتها قمة العشرين الأخيرة التي ادارتها للمرة الأولى دولة شرق أوسطية، وهي أجراءات تميّزت بمعالجة ديون الدول الأكثر فقرا وقضايا البيئة والمناخ. وهناك أيضا اكتشاف احتياطيات جديدة من الغاز والنفط ستساهم ، حتى في ظل الأسعار المنخفضة نسبيا ، في المضي قدما في استراتيجيات الموازنات وتنويع الاقتصادات في الدول المصدّرة للنفط.

وخارج المجال الاقتصادي، تلفتنا التطورات السياسية الأخيرة التي تفسح المجال ايضا نحو المزيد من الرؤية والقدرة على التوقع لتساعد في خلق بيئة مؤاتية أكثر للاستثمار والنمو في المنطقة.
وفي هذه المرحلة من السنة التي تصادف أيضا فترة تبادل التهاني، نرى ان العالم لم يكن يوما بهذا الحجم من التأرجح وعدم التيقّن والتعقيد والغموض.. وللاسف، لم يكن العالم بهذا التفاوت والشروخ الفاضحة بين الدول الغنية والدول التي تعاني من المصاعب. ولا شك في أن الصمود الذي تميّزت به الدول والشركات والمواطنون، يحتاج أيضا الى المزيد من التضامن... والا فسيكون حكم التاريخ على " عالم الغد " قاسيا.

وفي المناسبة، أتقدم منكم باسمي وباسم الأمين العام للغرفة الدكتور صالح الطيّار، وأعضاء مكتب الغرفة ومجلس ادارتها وسائر المتعاونين معنا، بأطيب التمنيات لسنة ٢٠٢١ جديدة، مغايرة.. وأفضل قدر المستطاع... لكي يتسنى لنا ان نلتقي مجددا بالحضور الشخصي حول مواضيع اعتادت الغرفة على معالجتها، والمشاركة في نشاطاتها في باريس والمدن الفرنسية الاخرى والدول العربية. آملين ان تكون سنة ٢٠٢١ علامة جديدة على ان الغرفة التجارية العربية الفرنسية ما تزال وفيّة لمؤسسيها وماضية قدما على طريق المستقبل.

فانسان رينا

شركاء الغرفة سنة ٢٠٢٠

شريك استراتيجي: VEOLIA
شريك بلاتينيوم: transdev the mobility company
شريك بلاتينيوم: يوبافUBAF
شريك فضي: anteagroup

٥٠ عاما على مواكبة العلاقات العربية ـ الفرنسية

١٩٧٠ : البداية

جاء تأسيس الغرفة التجارية العربية الفرنسية ليشهد على ارادة وعزم رجالات حملتهم الرغبة في بناء فضاء للقاء وخلق مكان للحوار وبناء منصة تشجّع التعاون والشراكة بين عالمين يربط بينهما التاريخ ويتطلعان الى التشارك في مصير واحد. وطوال هذه السنوات الخمسين من وجودها لم تتوقف الغرفة عن التجدّد والاقدام على المبادرات للتقريب بين الاطراف الاقتصادية، ومواكبة الشركات، وتوفير كل المعلومات للمستثمرين بهدف تفعيل المبادلات ودفع العلاقة العربية الفرنسية الى الأمام.

انبثقت الغرفة التجارية العربية الفرنسية بمبادرة من الجنرال ديغول وولدت في الثامن من ديسمبر ١٩٧٠ برعاية المجلس الاقتصادي لجامعة الدول العربية وبالشراكة مع السلطات الفرنسية، وهي تخضع للقانون الفرنسي وتحديدا قانون الجمعيات لعام١٩٠١ .

السيد ميشال حبيب دولونكل الذي شغل رئاسة الغرفة منذ تاسيسها وحتى العام ٢٠٠٢، كان يقول ان انشاء الغرفة التجارية العربية الفرنسية هي مبادرة من العالم العربي في اتجاه فرنسا لشكرها على السياسة التي انتهجها الجنرال ديغول. وقد تولى السيد حبيب دولونكل رئاسة الغرفة نزولا عند رغبة وطلب السيد عصمت عبد المجيد مندوب الجامعة العربية في باريس يومها، مدعوما من مجلس السفراء العرب في فرنسا. اما السيد هيرفيه دو شاريت، وزير الخارجية الاسبق الذي ترأس مصير الغرفة لمدة ٨ سنوات، فيقول: إن انشاء الغرفة يمثل مرحلة مميزة في العلاقات العربية الفرنسية.

والغرفة هي مؤسسة مشتركة بالتساوي اذ يتالف نصف مجلس ادارتها من ممثلي الدول العربية (أرباب عمل وغرف واتحادات غرف وطنية تمثل دول الجامعة العربية الـ٢٢)، والنصف الآخر من ممثلي الاقتصاد الفرنسي. ويتولى رئاسة الغرفة رئيس فرنسي على ان يكون الامين العام عربيا. والرئيس الحالي للغرفة هو السيد فانسان رينا وأمينها العام الدكتور صالح بكر الطيّار.

وتجدر الاشارة الى ان التمويل الأول للغرفة جاء من أمير أبو ظبي ورئيس دولة الامارات، الفرانكوفوني الواثق، المغفور له الشيخ زايد بن سلطان آل نهيان. وبعدها صدرت مذكرة عن جامعة الدول العربية، بعد موافقة مجلسها الاقتصادي،تمنح الغرفة حق المصادقة بما فيها منح تاشيرات الامتثال ورخص ممارسة التجارة وهو نظام سمح للغرفة بالانطلاق لتتمتع سريعا باستقلالها المالي.

منذ انشائها انطلقت الغرفة سريعا في نشاطاتها، وكان النشاط الاكثر اهمية والحاحا يومها هو تعريف الشركات الفرنسية على الاسواق العربية وتحديدا أسواق دول الخليج. ولهذه المهمة انشأت الغرفة مركز توثيق وعمدت الى نشر دليل للشركات الفرنسية والعربية ونشرت مجلة المبادلات العربية الفرنسية. وكذلك قامت الغرفة بتنظيم لقاءات وبعثات تمثيلية.

وأمام هذا النجاح المتزايد افتتحت الغرفة مكاتب لها في المدن الفرنسية الكبرى: ليون، مرسيليا، تولوز، وكثفت ونوّعت نشاطاتها فراحت تتوزع بين منتديات وندوات ولقاءات كانت تعقد باستمرار ونظمت بعثات كبرى وزيارات الى المناطق الفرنسية او نحو العواصم العربية. ومنذ العام ١٩٧٤، اطلقت الغرفة نشاط تنظيم وفود وبعثات من رؤساء الشركات الفرنسية في زيارات للقاء نظرائهم في الجزائر والمغرب ومصر ودول الخليج. واولى البعثات الكبرى حملت اسم بعثة ماركو بولو قامت يومها بزيارة شملت المغرب والجزائر ومصر. وكانت تلك الفترة بداية انطلاقة ديناميكية للندوات الكبرى وكانت الندوة الاولى حول العلاقات الفرنسية العربية وعقدت في شهر اكتوبر ١٩٧٤ في مدينة الدار البيضاء. وفي عام ١٩٧٨ عقد منتدى آخر في الخرطوم نظمته الغرفة بالتعاون مع غرف التجارة العربية وكان محوره صناعة الأغذية. وتلت العشرات من المنتديات حول مواضيع مختلفة وهامة نذكر منها على سبيل المثال لا الحصر: التأهيل المهني في العاصمة الاردنية عام ١٩٧٩، الطاقات الجديدة في سوسة التونسية عام ١٩٨٢، انترنت والقانون في تونس عام ٢٠٠٠. في هذا الوقت، تحوّل مركز الغرفة في باريس الى ممرّ الزامي للوفود الاجنبية الباحثة عن الخبرات والمهارات الفرنسية.

في حقبة الثمانينيات والتسعينيات تميّزت نشاطات الغرفة بتنظيم البعثات الكبرى التي لقيت أصداء واسعة وتناولت المواضيع المختلفة. وفي سعي لاكتشاف تكنولوجيا المستقبل كانت زيارة الى مجموعة إس إن سي إف الفرنسية في العام ١٩٨٠. وكانت مناسبة تاريخية لعقد أول اجتماع لمجلس الادارة ضمّ جميع المندوبين العرب، على متن اول القطارات السريعة (تي جي في) في رحلته بين باريس وليون. ولا يسعنا سوى التوقف عند بعض المناسبات التي لاقت أصداء ايجابية واسعة وتحوّلت الى أحداث ومحطات بارزة في تاريخ الغرفة كالاحتفالات بالذكرى الخامسة والعشرين للغرفة في عام ١٩٩٥ التي تميّزت بدعوة مجلس ادارتها الى مقر رئاسة الحكومة الفرنسية في حضور السيد عصمت عبد المجيد الامين العام لجامعة الدول العربية والسيد فيليب سيغان رئيس الجمعية الوطنية الفرنسية يومها.

السيد ان جمال الناظر، وزير السياحة المصري و ميشال حبيب دولونكل- ١٩٧٩

شركاء الغرفة
سنة ٢٠٢٠

شريك استراتيجي: VEOLIA
شريك بلاتينيوم: transdev the mobility company
شريك بلاتينيوم: UBAF يوباف
شريك فضي: anteagroup

فرنسا ـ الدول العربية

علاقات مبنية على الاحترام المتبادل والمصالح المشتركة ووحدة المصير

العلاقات بين العالم العربي وفرنسا لا تعود الى الأمس القريب، بل انها تغوص بعيدا في التاريخ... بات عمرها ثلاثة عشر قرنا، وما زالت مطبوعة بالاحترام والثقة، وتتميّز بسحر متبادل تكرّس بتاريخ طويل من الصداقة. ونجحت مع مرور الزمن في تجاوز الأفكار المسبقة والصور النمطيّة والاختلافات لكي تؤكّد بناءها على أسس صلبة وسليمة وواقعية ترتكز اولا الى الاحترام المتبادل والحرص على تحقيق المصالح المشتركة.

كان الجنرال ديغول، الذي تحتفل فرنسا هذا العام بالذكرى الخمسين لوفاته، هو الذي رسم توجّهات سياسة فرنسا العربية في عام ١٩٥٨ منطلقا من مقولته الشهيرة : كل شيء يدعونا للظهور مجددا في القاهرة ودمشق وعمان وكل عواصم المنطقة كأصدقاء ومتعاونين. مضيفا: اذا اردنا ان نبني حول المتوسط حضارة يكون فيها الانسان غاية في ذاتها وليس وسيلة فعلينا ان نفتح ثقافاتنا الواحدة على الاخرى.

وسار جميع خلفاء ديغول على هذه السياسة، وعلى وجه الخصوص جاك شيراك الذي كان على قناعة بان سياسة فرنسا العربية يجب ان تتخذ بعداً اساسيا في سياستها الخارجية. وسعى شيراك الى ان تشاركه كل اوروبا هذه الفكرة. وهو ما أعلنه في خطاب جامعة القاهرة الشهير في الثامن من أبريل ١٩٩٦ قائلا: يجب على اوروبا ان تبني من الآن وصاعدا جسرا في الجنوب لأن العوالم العربية واوروبا متصلة بوحدة مصالح ومصير.

اليوم، من موريتانيا الى العراق مرورا بدول الخليج وسائر دول المشرق نجد ان ثمة رابطا انسانيا اولا يجمع بين فرنسا والدول العربية. فهناك حوالى ١,٢ مليون فرنسي غالبيتهم مزدوجو الجنسية يعيشون في الدول العربية ، و١٥٪ من الفرانكوفونيين في العالم يعيشون في هذه المنطقة حيث اللغة الفرنسية تمارس يوميا من قبل ٣٥ مليون شخص. والى ذلك، يشكّل الطلاب العرب في الجامعات الفرنسية ثلث عدد الطلاب الاجانب التسعين ألفا، علما ان ٨٠٪ من الطلبة العرب في فرنسا يأتون من ثلاث دول مغاربية.

ودليل آخر على عمق العلاقات بين فرنسا والعالم العربي هو في حجم التمثيل الدبلوماسي الفرنسي في المنطقة. حيث نرى عددا موازيا تقريبا من السفارات والقنصليات في منطقة الشرق الاوسط وشمال افريقيا (٣٨) لعددها في كامل القارة الأميركية بشمالها وجنوبها (٤٤). ويبلغ عدد العاملين في البعثة الدبلوماسيةالفرنسية في لبنان أكثر من عدد العاملين في بعثة فرنسا في اليابان القوة الاقتصادية الثالثة في العالم، (١٠١ مقابل ٨٣ في اليابان)، والمقاربة نفسها تصحّ على الجزائر وألمانيا حيث تضم البعثة الفرنسية في الجزائر ١٥٢ شخصا مقابل ١٥٤ في ألمانيا التي تعتبر الشريك الاقتصادي الاول لفرنسا.

مثال آخر عن مستوى العلاقات الفرنسية العربية نجده في حجم اتفاقيات التعاون في الميادين الثقافية والتربوية التي تشمل الشباب ودعم التربية والتعليم والتأهيل والمبادلات الفنية والصناعات الابداعية وغيرها من مجالات تعاون تكرّس مدى اهتمام فرنسا بالعامل الانساني في علاقاتها مع العالم العربي.

وعلى مستوى العلاقات الاقتصادية بين فرنسا والدول العربية، فانها تتجاوز بأشواط دور المجموعات الفرنسية الكبرى الشهيرة مثل توتال وفيوليا وفنسي وبويغ ورينو الى شركات صغيرة ومتوسطة تنشط يوميا على خط تعزيز هذه العلاقة الفرنسية

صورة لبعض المشتركين في مؤتمر، يوم العراق، سبتمبر ١٩٨٨ - (صُوَر من مقال في الحقبة ١٩٨٠-١٩٩٠)

شركاء الغرفة
سنة ٢٠٢٠

شريك استراتيجي	شريك بلاتينيوم	شريك بلاتينيوم	شريك فضي
VEOLIA	transdev the mobility company	يوباف U'B'A'F	anteagroup

الغرفة التجارية العربية الفرنسية - 250 bis, Boulevard Saint Germain - 75007 Paris
Tél. 01 45 53 20 12 - Fax : 01 47 55 09 59 - e-mail : info@ccfranco-arabe.org - site web : www.ccfranco-arabe.org

العربية. فهناك ٤٥٠ شركة فرنسية صغيرة ومتوسطة تعمل في الجزائر، و٧٥٠ شركة في المغرب، و١٣٠٠ في تونس، و٨٠ في السعودية، و ٦٠٠ في الامارات... وكل هذه الشركات تساهم في الدورة الاقتصادية المحلية وتخلق الثروات وتوفّر فرص العمل وتتبادل الخبرات والمهارات.

التنمية المناطقية وبرامج التنمية القطاعية في الزراعة والصناعة والطاقات المتجددة والسياحة... وكل هذه المشاريع تساهم حكما في تنويع الاقتصادات على المدى الطويل وتخلق بيئة مؤاتية للأعمال وتجذب الاستثمارات الاجنبية وتمنح مكانا أفضل للقطاع الخاص في الاقتصاد.

الاسواق العربية أسواق مهمة وهي تشهد نموا سريعا وكل شيء يشير الى ان المنطقة الناشئة الكبرى المقبلة ستكون غدا هنا.

السيدان ميشال حبيب دولونكل وجمعة النابودة، رئيس غرفة التجارة في دبي، ٨ نوفمبر ١٩٨٩

السيدان ميشال حبيب دولونكل وحمدي السقا، وزير المالية السوري، سبتمبر ١٩٨٣

وتستحوذ فرنسا على نقاط قوة مميّزة في العالم العربي حيث تتمتع بتقدير خاص لاهتمامها بقضاياه وبمصالحه كما تحظى باعجاب كبير بثقافتها وابداعها ونمط حياتها. وثمة اجماع على الاعتراف بجودة منتجاتها وكفاءة وجدارة وخبرة شركاتها .. وهي كلها مميّزات تضع فرنسا في الصفوف الأمامية وفي وضعيّة تسهّل عليها تعزيز علاقاتها مع الدول العربية وزيادة حصصها السوقية، التي تواجه منافسة حادة، كما تتيح لها عقد شراكات مميزة من أجل اعادة إنتاج طريقة جديدة للتعاون وسبل جديدة لخلق الثروة من خلال رؤية للتنمية المشتركة الطويلة المدى، وفي الوقت نفسه تخلق الثروة بطريقة توفر المنفعة للطرفين.

في الجانب الآخر، يعيش العالم العربي من مشرقه الى مغربه حالة تحوّل، وهو ينخرط منذ سنوات في برامج طموحة للاصلاحات والاستثمارات: رؤية ٢٠٣٠ في السعودية، رؤية ٢٠٣٥ في الكويت، رؤية ٢٠٣٠ في قطر، وخطط أخرى مماثلة في دول الخليج الاخرى. وتتعدد مشاريع انشاء المناطق الصناعية الجديدة والمدن الجديدة كما في مصر مع منطقة قناة السويس الصناعية وبناء عاصمة ادارية جديدة، أو في الاردن مع المدينة الخضراء. وفي المغرب العربي تتقدم خطط

والـيـوم ، وعـلـى الـرغـم مـن الأزمـات وحـالات عـدم الاسـتـقـرار السياسي وبؤر التوتر المنتشرة هنا وهناك، وعلى الرغم من الازمة الصحية وتراجع أسعار المواد الاساسية، لا تزال هذه البرامج والخطط قائمة، بل ان بعضها يشهد عملية تسريع لانجازها بما يفتح اسواقا هامة وفرصا لجذب الاستثمارات.

الاسواق العربية أسواق مهمة وهي تشهد نموا سريعا وكل شيء يشير الى ان المنطقة الناشئة الكبرى المقبلة ستكون غدا هناك. فعلى الشركات الفرنسية ألا تتأخر في الاستثمار في هذه الاسواق حيث تملك فرنسا قواعد متينة لكن عليها السعي لفهم كيفية انعكاس تحديث المجتمعات العربية على تطوّر النسيج المدني وتطلعات الشعوب من اجل تسهيل تقديم عرض فرنسي شامل ومبتكر ينخرط في خطط التنمية لهذه الدول ويمنح أفضل الاسعار لافضل المنتجات. هذا ما قاله السيد فانسان رينا رئيس الغرفة التجارية العربية الفرنسية في ختام كلمته امام منتدى (فرنسا - الدول العربية)، في الثامن من ديسمبر ٢٠١٨. ودعا يومها المشاركين في المنتدى الى التشارك في ثلاث قناعات وحقائق: اولها ان العالم العربي يمثّل اليوم طاقة تنموية كبرى للشركات الفرنسية، وثانيا، لا بد من تعزيز وتنويع المقاربة الفرنسية للاسواق العربية لكي تكون أكثر ابتكارا وأكثر قربا. وثالثا: ان الشركات الفرنسية والعربية تملك القدرة على العمل معا في دول ثالثة لافتا في هذا المجال الى ضرورة اطلاق مبادرات قوية لمقاربة جديدة لتسهيل وتشجيع التحالفات بين الشركات الفرنسية والعربية. فيعود الى كل الاطراف السياسية والاقتصادية الناشطة على خط العلاقات الفرنسية العربية ان تضافر الجهود من أجل تحديد الاطار الجديد لهذا التحالف لقيادة فرنسا والعالم العربي نحو هذه الشراكة الاستراتيجية المأمولة والمطلوبة من كلا الجانبين.

شركاء الغرفة سنة ٢٠٢٠
شريك استراتيجي: VEOLIA
شريك بلاتينيوم: transdev the mobility company
شريك بلاتينيوم: يوباف U'B'A'F
شريك فضي: anteagroup

فرنسا ـ الدول العربية

المبادلات تضاعفت ٢٠ مرة منذ ١٩٧٠

السيد بكار التوزاني مع سعادة السفير القطري السيد عبدالرحمن الخليفي، ديسمبر ١٩٩٦

منتدى آفاق الشرق الاوسط، القاهرة، نوفمبر ١٩٩٣ ـ
(صُوَر من مقال في الحقبة ١٩٩٠-٢٠٠٠)

السيد ميشال حبيب دولونكل برفقة الامير محمد بن خليفة آل ثاني، مارس ١٩٩٥

في عام ١٩٧٠، سنة انشاء الغرفة التجارية العربية الفرنسية، لم تكن قيمة المبادلات التجارية بين فرنسا والدول العربية تتعدى ٢,٧ مليار يورو (١٨ مليار فرنك فرنسي)، وبعد خمسين سنة ارتفعت قيمة هذه المبادلات ٢٠ مرة فبلغت عام ٢٠١٩ أكثر من ٥٥,٥ مليار يورو. أما الميزان التجاري فقد كان يسجّل على الدوام عجزا على حساب فرنسا، بلغ ذروته في ١٩٨١ مع ٧,٣٢ مليار يورو (٤٣ مليار فرنك). ومنذ العام ١٩٨٤ راحت المعادلة تتبدّل لصالح فرنسا التي ما زالت تحافظ سنويا على فائض تجاري مع العالم العربي يختلف حجمه بين سنة واخرى وتميّز بفوائض مرتفعة بلغت ٨,٥ مليار يورو في سنوات ٢٠٠٩ و ٢٠١٥ و٢٠١٦. وفيما يتعلق بتبادل الخدمات تميزت العلاقة مع المنطقة بنوع من التوازن: ١٢ مليار يورو من صادرات الخدمات الفرنسية مقابل ١٠ مليارات من وارداتها في ٢٠١٦ وهي تتمحور في شكل اساسي على قطاعات النقل والسفر وخدمات الشركات الأخرى. وفي السنوات العشر الأخيرة كانت المبادلات بين فرنسا والدول العربية تدور حول ٥٥ مليار يورو سنويا ، اي كان العالم العربي يمثّل ١٥٪ من مجموع المبادلات التجارية الفرنسية.

وتتراوح قيمة الصادرات الفرنسية الى الدول العربية بين ٢٧ و٢٨ مليار يورو سنويا ، علما انها بلغت حدها الأقصى في عام ٢٠١٥ بتسجيل ٣٠ مليار يورو فيما تتراوح الواردات الفرنسية من العالم العربي بين ٢٥ و٢٧ مليار يورو مع حد أدنى بلغ ٢١ مليار يورو في عامي ٢٠١٥ و ٢٠١٧. وفي المحصلة يتراوح الفائض التجاري الفرنسي مع الدول العربية بين حوالى ١,٧ مليار يورو في ٢٠١٣ و ٢٠١٤ وحوالى ٨,٥ مليار يورو في ٢٠١٥ و ٢٠١٦ ، قبل ان ينخفض الى ٥,٢ مليار يورو في ٢٠١٧ وينهار الى ٨٠٥ ملايين يورو في ٢٠١٨ قبل أن يستعيد عافيته مجددا فيرتفع في ٢٠١٩

شركاء الغرفة سنة ٢٠٢٠

شريك استراتيجي: VEOLIA
شريك بلاتينيوم: transdev the mobility company
شريك بلاتينيوم: يوبافUBAF
شريك فضي: anteagroup

الغرفة التجارية العربية الفرنسية - 250 bis, Boulevard Saint Germain - 75007 Paris
Tél. 01 45 53 20 12 - Fax : 01 47 55 09 59 - e-mail : info@ccfranco-arabe.org - site web : www.ccfranco-arabe.org

الى ١,٧ مليار يورو.

التبادل التجاري الفرنسي مع دول المغرب العربي الخمس: الجزائر، المغرب، تونس، ليبيا وموريتانيا، كان خلال السنوات العشر الأخيرة يتراوح سنويا بين ٢٨ و٣٠ مليار يورو. وفي العادة كان الميزان التجاري مع هذه المنطقة يتميّز بفائض لحساب فرنسا بلغ حدود ١,٥ مليار يورو في ٢٠١٥ ثم راح يتراجع ابتداء من العام ٢٠١٧ ليسجّل في السنوات الثلاث الأخيرة عجزا على حساب فرنسا بلغ ١,٢ مليار يورو في ٢٠١٧، و ٢,٩ مليار يورو في ٢٠١٨، و٢,٣ مليار يورو في ٢٠١٩. ويعود هذا التراجع الى ارتفاع الواردات الفرنسية من دول المغرب العربي بوتيرة أسرع من زيادة الصادرات الفرنسية الى دول المنطقة، الى جانب دخول منافسين جدد اوروبيين ودوليين الى السوق المغاربية مما أدى الى تضاؤل حصص فرنسا فيها.

ومع دول الخليج العربي كانت المبادلات التجارية في السنوات العشر الأخيرة تتراوح سنويا بين ١٧ و ٢٠ مليار يورو مع حد أدنى عرفته عام ٢٠١٦ وبلغ ١٥ مليار يورو. لكن الميزان التجاري كان دائما يميل لصالح فرنسا بفائض يتراوح بين مليارين يورو و ٥ مليارات يورو. وسجلت أعلى الفوائض في ٢٠١٥ (٤,٣ مليار يورو)، و ٢٠١٦ (٤,٨ مليار يورو)، و ٢٠١٧ (٤,٣ مليار يورو) وكان أدناها ١,٨٤ مليار يورو في ٢٠١٨ و ٢,١٥ مليار يورو في ٢٠١٩. ومع المجموعة الثالثة التي تضم دولا عربية أخرى مثل مصر والسودان والأردن والعراق ولبنان واليمن وسوريا وفلسطين وجزر القمر وجيبوتي، تتراوح المبادلات التجارية بين ٤,٢ و ٦,٣ مليار يورو وقد بلغت رقمها الأقصى في ٢٠١٢ بتسجيل ٧,١ مليار يورو. لكن ميزانها التجاري ينتهي عادة بفائض لصالح فرنسا يتراوح حسب السنوات بين ١,٩ و ٢,٦ مليار يورو.

السيد ميشال حبيب دولونكل يحيي الرئيس الفرنسي جاك شيراك والرئيس المصري حسني مبارك في قصر الإليزيه، مايو ١٩٩٨

السيد ميشال حبيب دولونكل يحيي ملك الاردن، حزيران ١٩٩٧

السيد ميشال حبيب دولونكل والرئيس اليمني علي عبدالله صالح، باريس ١٩٩٥

تستورد فرنسا من الدول العربية النفط الخام بشكل أساسي ومنتجات تكرير النفط والأسمدة وبنسبة أقل الخضار والفاكهة والملبوسات والأكسسوارات والجلديات والبلاستيك والملوّنات والمجوهرات وعناصر البلاستيك المستخدمة في البناء ومنتجات جلدية وحقائب السفر ... وهي تصدّر الى هذه الدول العربية بشكل أساسي الطائرات وآليات الفضاء والادوية والحبوب والسيارات والمعدات الكهربائية والالكترونية ومنتجات تكرير النفط والعطور ومستحضرات التجميل والتعطير ومشتقات الحليب والمشروبات ولحوم الدجاج ومعدات الاتصال والمواصلات...

وتساهم دول المغرب العربي الخمس بجزء هام من التبادل التجاري الفرنسي حيث تمثّل ما بين ٥٥ و ٦٠٪ من مبادلات فرنسا مع العالم العربي. وفي ثلاث دول من هذه المجموعة تحتلّ فرنسا موقعا طليعيا في الشراكة التجارية معها وهي الجزائر والمغرب اللتان تتراوح المبادلات معهما بين ٨ و ٩ مليارات يورو، وتونس التي يقارب حجم مبادلاتها مع فرنسا ٧,٥ مليار يورو.

حصّة دول الخليج، وتحديدا مجلس التعاون الخليجي تمثّل حجم

شركاء الغرفة سنة ٢٠٢٠
شريك استراتيجي: VEOLIA
شريك بلاتينيوم: transdev the mobility company
شريك بلاتينيوم: UBAF يوباف
شريك فضي: anteagroup

الغرفة التجارية العربية الفرنسية - 250 bis, Boulevard Saint Germain - 75007 Paris
Tél. 01 45 53 20 12 - Fax : 01 47 55 09 59 - e-mail : info@ccfranco-arabe.org - site web : www.ccfranco-arabe.org

مبادلات يتراوح بين ٢٥٪ و٣٠٪ حسب السنوات ويتميز بأحجام مرتفعة مع المملكة العربية السعودية والامارات العربية المتحدة. فمع السعودية تفوق واردات فرنسا من صادراتها اليها وفق معادلة الثلث مقابل الثلثين، فيما تنعكس المعادلة مع الامارات حيث تبلغ صادرات فرنسا الى هذه الدولة أربعة أضعاف ما تستورده منها. وثمة سببان وراء ذلك

السيد عبد العزيز الشمسي وحبيب دولونكل، نوفمبر ١٩٩٦

السادة فيليب سيغان، عصمت عبد المجيد، بكار التوزاني وصائب نحاس، نوفمبر ١٩٩٥

السيد بيار روزيك رئيس الغرفة التجارية العربية الفرنسية (٢٠٠٦-٢٠٠٨)

السادة بكار التوزاني، حسن احمد، حبيب دولونكل والتيجاني فضيل، السودان، اكتوبر ١٩٩٨

وهو اولا النفط، اذ ان السعودية تعتبر أول مزّود لفرنسا بالنفط بين دول المنطقة، والثاني يكمن في كون دبي تلعب عادة دور منصّة لاعادة التصدير لبعض السلع الفرنسية نحو اسواق اخرى منها الهند وآسيا. واخيرا لا بد من الاشارة الى التطّور المستمرّ للمبادلات الفرنسية مع قطر التي ارتفعت قيمتها من ملياري يورو في ٢٠١٦ الى ٤,٥ مليار يورو في ٢٠١٩.

وخارج هاتين المجموعتين، تعتبر مبادلات فرنسا التجارية مع الدول العربية الاخرى أقل وزنا وتلعب دورا أقل، وهي تتراوح بين ٨ و١٠٪ من مجموع التبادل التجاري الفرنسي مع الدول العربية. ويعود جزء كبير من هذا العامل الى الحروب او المشاكل السياسية التي تعاني منها بعض دول هذه المجموعة. مع العلم ان المستوى المنخفض للمبادلات الفرنسية مع مصر، اكبر دول المنطقة التي تعدّ حوالى ١٠٠ مليون نسمة، وهو لا يتعدى(حوالى ٣ مليارات يورو في ٢٠١٩)، مردّه الى صعوبات بنيوية.

وفي الختام تستدعي هذه القراءة ثلاث ملاحظات : من جهة، صحيح ان حجم التبادل بين فرنسا والعالم العربي يشهد منذ العام ١٩٧٠ ازديادا مضطردا الا انه يظل دون مستوى نوعية العلاقات الودية والسياسية، ثانيا ان تراجع حصة فرنسا في اسواق هذه الدول منذ سنوات، وهي تتراوح حاليا بين ٣ و٣,٥٪ يجعل من فرنسا في النهاية، شريكا تجاريا بين عدد من الشركاء الآخرين. وفي مواجهة الفرص المتعددة التي تزخر بها الاسواق العربية، تستطيع الشركات الفرنسية ان تعتمد على سمعة فرنسا ومكتسباتها الصلبة في هذه المنطقة لكي تتوجّه الى هذه الأسواق بثقة اكبر بعلامة (صنع في فرنسا). وفي اي حال، على هذه الشركات ان تاخذ في الاعتبار الخطر الحقيقي من خسارة حصص سوقية في مواجهة منافسين جدد، من محليّين وعالميين: صينيين وكوريين وهنود، الى جانب المنافسين التقليديين مثل الالمان والاميركيين والاسبان والايطاليين...

شركاء الغرفة سنة ٢٠٢٠

شريك استراتيجي: VEOLIA
شريك بلاتينيوم: transdev the mobility company
شريك بلاتينيوم: يوبافUBAF
شريك فضي: anteagroup

الغرفة التجارية العربية الفرنسية - 250 bis, Boulevard Saint Germain - 75007 Paris
Tél. 01 45 53 20 12 - Fax : 01 47 55 09 59 - e-mail : info@ccfranco-arabe.org - site web : www.ccfranco-arabe.org

٥٠ سنة في خدمة العلاقة العربية ـ الفرنسية

سنستمر معا في انجاز الكثير من المشاريع

تواصل الغرفة التجارية العربية الفرنسية نشاطها منذ خمسين سنة عبر تنظيم المنتديات والندوات والمؤتمرات التي تخصص للمواضيع الاكثر التصاقا بواقع عالم اليوم وتستكشف الآفاق الجديدة للمبادلات والشراكات الفرنسية العربية.

الاحتفال بالذكرى الخمسين كان معدا لكي يكون محطة تاريخية ومرحلة جديدة في تاريخ الغرفة ... لكن ذلك الفيروس شاء غير ذلك. وهذا لن يمس بالطبع جوهر فكرة وسبب وجود الغرفة التجارية العربية الفرنسية وهو ان تكون أداة في خدمة الشركات الفرنسية والعربية.

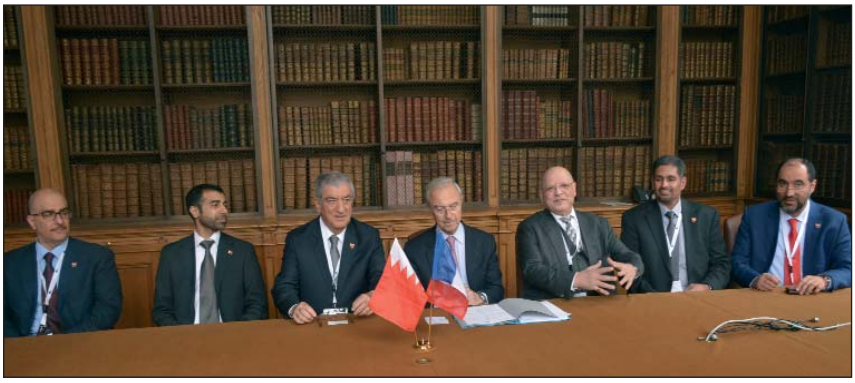

توقيع إتفاق تعاون بين غرفة تجارة وصناعة باريس ونظيرتها في البحرين، فبراير ٢٠١٥

كان العقد الأخير من هذه الألفيّة غنيا بالاحداث والمناسبات التي دأبت الغرفة على تنظيمها، ولعل أبرزها: منتدى الحوار الاوروبي ـ العربي بمشاركة شخصيات مثل وزير الخارجية في عهد الرئيس شيراك السيد فيليب دوست بلازي والامين العام للجامعة العربية السيد عمرو موسى، منتديات التمويل الاسلامي منذ ٢٠١١، منتدى فرنسا ـ دول الخليج الذي جرت نسخته الاولى بمشاركة السيدة لبنى خالد القاسمي وزيرة التجارة في الامارات العربية المتحدة، منتدى الدبلوماسية الفرنسية في ٢٠١٤ بمشاركة السيد لوران فابيوس وزير الخارجية في عهد الرئيس هولاند، منتدى التحكيم الفرنسي ـ العربي ، الذي تحوّل الى موعد باريسي سنوي تنظمه الغرفة غالبا بالتعاون مع نقابة المحامين في باريس، والمنتديات الدورية المخصصة لفرنسا والمملكة العربية السعودية حيث كانت النسخة الاولى بمشاركة السيدة نيكول بريك وزيرة التجارة الخارجية الفرنسية.

ولا ننسى المنتديات المتتالية التي خصصت وما زالت لـ (فرنسا ـ الدول العربية) وهي تجمع كل سنة عددا كبيرا من المشاركين وقد تميزت نسخة ٢٠١٨ بحضور أكثر من ٣٦٠ مشاركا والعديد من الشخصيات السياسية كان بينهم السيد مارتان جوبار نائب مدير قطاع الشركات والاقتصاد الدولي ممثلا وزارة الخارجية وممثّلون عن المؤسسات الاقتصادية الفرنسية والعربية، والسيد جيرار ميستراليه رئيس الوكالة الفرنسية لتنمية العلا، والسيد عدنان القصار الرئيس الفخري لاتحاد غرف التجارة العربية، والسيد محمد عبدو سعيد رئيس اتحاد الغرف العربية وأمينها العام السيد خالد الحنفي.

وتحرص الغرفة منذ سنوات على تنظيم ندوات خاصة بالدول العربية المختلفة التي شملت حتى الآن العديد من الدول. وفي هذا الاطار استضافت الغرفة السيد اسماعيل عمر جيلة رئيس جمهورية جيبوتي، ونظمت تظاهرات اخرى حول مواضيع متنوعة مثل اعادة اعمار العراق وليبيا، والسياحة في فلسطين والبحرين وسلطنة عمان واخرى خصصت لتونس وموريتانيا والاردن والمغرب او للمناطق الحرة في الامارات العربية المتحدة، او معرض دبي الدولي، أو المنطقة الاقتصادية لقناة السويس. وبين التظاهرات أيضا تلك التي نظمتها الغرفة حول الجاذبية السياحية لفرنسا والعالم العربي، أو لفرص التنمية في العالم العربي، أو صناعة الأغذية في الدول العربية والعروض الفرنسية في هذا المجال، البناء والأشغال العامة في الدول العربية كقطاع واعد للشركات الصغيرة والمتوسطة، سبل تكييف المنتجات الفرنسية مع ضرورات التصدير الى الدول العربية، الثورة الرقمية في الدول العربية...

وفي اطار نشاطاتها الدورية، اختارت الغرفة تنظيم افطارات عمل للنقاش والتداول مع رجال الاعمال والخبراء في مواضيع تهم الجانبين العربي والفرنسي وتساهم في تفعيل العلاقات الفرنسية العربية وتشجيع التبادل وفتح أبواب وأسواق جديدة في المنطقتين. ومن بين آخر وأبرز مجالات تداول افطارات العمل مواضيع مثل: صناعة السلع الفاخرة، صناعة الفضاء، صناعة الأدوية، المواصلات في العالم العربي، فورة الاقتصاد الرقمي في الدول العربية، البيئة، تحديات المياه، التكنولوجيا الخضراء...

وتتالت البعثات في زيارات وجولات للتعرف على أوجه التميز الفرنسي ومعاقل المهارات الفرنسية : تولوز حيث مقرّ مجموعة أيرباص، مرسيليا بوابة المتوسط، بوردو مدينة مصانع داسو، كاين (مصانع موليـنكس)، بواتييه حيث مدينة المستقبل (فوتوروسكوب)وتمت الزيارة يومها في حضور جان بيار رافاران

شركاء الغرفة سنة ٢٠٢٠

شريك استراتيجي	شريك بلاتينيوم	شريك بلاتينيوم	شريك فضي
VEOLIA	transdev the mobility company	يوباف U'B'A'F	anteagroup

الغرفة التجارية العربية الفرنسية – 250 bis, Boulevard Saint Germain - 75007 Paris
Tél. 01 45 53 20 12 - Fax : 01 47 55 09 59 - e-mail : info@ccfranco-arabe.org - site web : www.ccfranco-arabe.org

الذي أصبح في ما بعد رئيسا لوزراء فرنسا، مدينة ران حيث مصانع طومسون بمشاركة ايفون بورج، كورباي حيث مركز الأبحاث الجينية البشرية جينوبول... وزيارات اخرى الى سائر مراكز أفخم وأهم الصناعات الفرنسية.

منتدى التحكيم، حزيران ٢٠١٤

وفي اطار علاقاتها المتينة مع السفراء العرب في باريس تنظم الغرفة للسفراء العرب والمستشارين الاقتصاديين في السفارات زيارات دورية الى المدن الفرنسية الكبرى تهدف الى استكشاف المواقع النخبوية الفرنسية في المجالات المتعددة وتتخلل كل زيارة لقاءات مع المسؤولين المحلّيين. فزيارة مدينة بوردو في ٢٠١٨ تكلّلت بلقاء مع عمدتها ورئيس الحكومة السابق السيد آلان جوبيه الذي استعرض بنفسه امام السفراء العرب مقومات القوة في مدينة بوردو. وفي عام ٢٠١٩ تولى عمدة مدينة ديجون والوزير السابق فرانسوا ريبسامين مهمة عرض مميزات منطقته امام السفراء العرب.

أما بالنسبة للنشاطات الخارجية للغرفة فهي لم تتوقف منذ انطلاقتها في العام ١٩٧٤، ولعل أبرز محطاتها مشاركة الغرفة في منتدى جدّة الاقتصادي عام ٢٠١٠، والمشاركة في الدورة الثامنة عشرة للمنتدى الاقتصادي العربي الألماني في برلين عام ٢٠١٤، المشاركة في الدورة السابعة عشرة لمنتدى المستثمرين ورؤساء الشركات العربية في الامارات العربية المتحدة عام ٢٠١٥، ومنتدى تونس حول وسائل النقل، قمة (الاتحاد الاوروبي - العالم العربي) في أثينا عام ٢٠١٧. بالاضافة الى تنظيم ومواكبة البعثات الاستطلاعية الى عمان والامارات العربية المتحدة.

وفي اطار الحرص على هذا التعاون، اختارت الغرفة ان تطلب من شخصية نافذة القاء كلمة الختام لاعمال اجتماعات جمعيتها العامة. ففي ٢٠١٦ استضافت السيدة موريال بينيكود المديرة العامة لمؤسسة (بيزنيس فرنسا)، ووزيرة العمل في حكومة ادوار فيليب. وفي ٢٠١٧ استقبلت السيد فيليب غوتييه المدير العام لمنظمة ارباب العمل الدولية، وفي ٢٠١٨ السيد جيروم بونافون مدير دائرة الشرق الاوسط وشمال افريقيا في وزارة الخارجية، وفي ٢٠١٩ السيد أنطوان فريرو الرئيس العام لمجموعة (فيوليا). وأخيرا، وحرصا منها على حسن أداء مهامها ونشاطاتها المتعددة، كثّفت الغرفة التجارية العربية الفرنسية من اتفاقيات التعاون مع الدوائر الفرنسية المعنية بالعلاقات والمبادلات مع العالم العربي والمؤسسات الاقتصادية الحكومية والخاصة كما عقدت شراكات مع غرف التجارة الاقليمية سواء في فرنسا ام في الدول العربية بهدف مضافرة الجهود وتعزيز التعاون في خدمة الشركات.

ولا يسعنا سوى التوقف عند بعض المناسبات التي لاقت أصداء ايجابية واسعة وتحوّلت الى أحداث ومحطات بارزة في تاريخ الغرفة ومنها الاحتفالات بالذكرى الثلاثين لتأسيس الغرفة التي تميّزت برسالة وجّهها رئيس الجمهورية الفرنسية السيد جاك شيراك الى الغرفة أشاد فيها بالنشاطات التي تقوم بها على خط الترويج للحوار الفرنسي العربي. وفي الذكرى الأربعين، جرى لممثلي الغرفة حفل استقبال في قصر الاليزيه تخلله لقاء مع رئيس الجمهورية نيكولا ساركوزي. وكان معدا لتكون الذكرى الخمسين محطة تاريخية ومرحلة جديدة في تاريخ الغرفة ... لكن ذلك الفيروس شاء غير ذلك. وهذا لن يمس بالطبع جوهر فكرة وسبب وجود الغرفة التجارية العربية الفرنسية وهو ان تكون اداة في خدمة الشركات الفرنسية والعربية والمؤسسات والتقارب العربي الفرنسي. وها نحن ننطلق نحو نصف قرن جديد من النشاطات الجديدة لنحيي معا العلاقة الفرنسية العربية ولنكون أكثر قوة في انجاز كل المشاريع. ويدا بيد نستطيع معا ان نحقق كل المشاريع ونبني مستقبلا أفضل.

الرؤساء والامناء العامون للغرفة التجارية العربية الفرنسية

الرؤساء

السيد ميشال حبيب دولونكل
الرئيس المؤسس للغرفة من ديسمبر ١٩٧٠ لغاية حزيران ٢٠٠٢
السيد سيرج بواديفيه
من حزيران ٢٠٠٢ لغاية حزيران ٢٠٠٦
السيد بيار روزيك
من حزيران ٢٠٠٦ لغاية حزيران ٢٠٠٨
السيد هيرفيه دو شاريت
من حزيران ٢٠٠٨ لغاية حزيران ٢٠١٦
السيد فانسان رينا
من حزيران ٢٠١٦ لغاية اليوم

الامناء العامون

السيد طه فرنواني
الجنسية المصرية
من سنة ١٩٧١ حتى حزيران ١٩٧٥
السيد بكار التوزاني
الجنسية التونسية
من كانون الثاني ١٩٧٦ حتى حزيران ٢٠٠٤
الدكتور صالح بكر الطيار
الجنسية السعودية
منذ حزيران ٢٠٠٤ لغاية اليوم

شركاء الغرفة سنة ٢٠٢٠
شريك استراتيجي — شريك بلاتينيوم — شريك بلاتينيوم — شريك فضي
VEOLIA — transdev the mobility company — يوباف U'B'A'F — anteagroup

الغرفة التجارية العربية الفرنسية - 250 bis, Boulevard Saint Germain - 75007 Paris
Tél. 01 45 53 20 12 - Fax : 01 47 55 09 59 - e-mail : info@ccfranco-arabe.org - site web : www.ccfranco-arabe.org

الغرفة التجارية العربية ـ الفرنسية بالصوّر

الغرفة التجارية العربية الفرنسية - 250 bis, Boulevard Saint Germain - 75007 Paris
Tél. 01 45 53 20 12 - Fax : 01 47 55 09 59 - e-mail : info@ccfranco-arabe.org - site web : www.ccfranco-arabe.org

الغرفة التجارية العربية ـ الفرنسية بالصوّر

٢٠١٠-٢٠٢٠

250 bis, Boulevard Saint Germain - 75007 Paris – الغرفة التجارية العربية الفرنسية
Tél. 01 45 53 20 12 - Fax : 01 47 55 09 59 - e-mail : info@ccfranco-arabe.org - site web : www.ccfranco-arabe.org

نشرة داخلية لأعضاء الغرفة التجارية العربية ـ الفرنسية ـ توزع مجاناً ـ غير مخصصة للبيع

الغرفة التجارية العربية ـ الفرنسية بالصوّر

الغرفة التجارية العربية ـ الفرنسية بالصوّر

250 bis, Boulevard Saint Germain - 75007 Paris – الغرفة التجارية العربية الفرنسية
Tél. 01 45 53 20 12 - Fax : 01 47 55 09 59 - e-mail : info@ccfranco-arabe.org - site web : www.ccfranco-arabe.org

الغرفة تستضيف السيدة آن - كلير لوجاندر، سفيرة فرنسا في الكويت

الكويت حليف رئيسي في الخليج حافل بالفرص لشركاتنا

سمو الامير الشيخ د. احمد ناصر المحمد الصباح، وزير الخارجية الكويتي ومعالي السيدة آن - كلير لوجاندر سفيرة فرنسا في الكويت

مع نهاية سنة ٢٠٢٠، تدخل الكويت مرحلة جديدة مع تولّي سمو الأمير الشيخ نوّاف الصباح مقاليد السلطة، يوم الثلاثين من سبتمبر الماضي، على أثر وفاة المغفور له الأمير الشيخ صباح الأحمد الصباح الذي رسّخ موقع الكويت الرئيسي كوسيط أقليمي وفاعل خير انساني كبير وداعم شديد لتعدد الأقطاب.

يتسلم سمو الشيخ نوّاف الأحمد الصباح زمام بلد مزدهر من ٤,٦ مليون نسمة بينهم ١,٤ مليون من الكويتيين، يتمتع بدخل فردي بلغ ٤٥٠٠٠ دولار في عام ٢٠١٩ (القوة الشرائية). وترتكز امارة الكويت الى صناعة نفطية قوية (سابع احتياطي عالمي، ثامن منتج عالمي)، وثروة مالية فريدة يجسّدها صندوقها السيادي: الهيئة العامة للاستثمار، وهو خامس صندوق سيادي حجما باصول تقدّر بأكثر من ٥٥٠ مليار دولار و٤٠٠٪ من الناتج الوطني.

ويبدأ الشيخ نوّاف عهده في ظل ظرف اقتصادي صعب، اذ ان الكويت قد تأثرت بشدة بانعكاسات الأزمة الصحّية. وسيجد الأمير نفسه في مواجهة ثلاثة تحديات اقتصادية رئيسية. اولا: تنويع تمويل الدولة، ركن نموذج الاقتصاد الأجتماعي للسوق، والتي انهارت مواردها لكونها تعتمد بشكل كبير (٩٠٪) على عائدات النفط. ثانيا: النهوض بالاقتصاد الوطني في وقت يتوقع صندوق النقد الدولي نموا سلبيا للناتج الوطني الفعلي بنسبة -٨٪ في عام ٢٠٢٠، تليه قفزة محدودة بنسبة ٠,٦+٪ في ٢٠٢١.ثالثا: اعادة تفعيل مشروع التنويع الاقتصادي عبر برنامج - الكويت الجديدة ٢٠٣٥ - الذي أعده سلفه في وقت ترتفع نسبة الشباب الكويتيين حاملي الشهادات (١٥٠٠٠+ سنويا) الباحثين عن فرص عمل (٩٠٪ من العاملين الكويتيين يعملون في القطاع العام).

لمواجهة هذه التحديات، سيكون على أمير الكويت أن يتعامل مع سلطة تشريعية جرى تجديدها مؤخرا في الخامس من شهر ديسمبر بانتخابات ديموقراطية - خصوصية كويتية في الخليج -. فالبرلمان الكويتي المؤلف من ٥٠ عضوا يلعب دورا حاسما في ادارة شؤون البلاد اذ ان كل مبادرة بنيوية أو مشروع كبير يحتاج الى مصادقته. ومجلس الأمة الذي تجدّد بقوة (٦٠٪ من النوّاب انتخبوا للمرة الأولى)، وبات أكثر شبابا (نحو ثلثي النوّاب هم من دون الخامسة والأربعين)، يمارس دورا ناقدا لعمل الحكومة (٢٤ نائبا مصنّفون في خانة المعارضة مقابل ١٤ في البرلمان السابق).

وهذا يعني ان ثمة ارادة تغيير مرشحة لتهبّ على الكويت في العام ٢٠٢١، وقد أوكل الأمير الى رئيس الوزراء الشيخ صباح الخالد الصباح، مهمة اعادة تشكيل فريق حكومي قادر على تجسيد هذه الارادة. والحكومة التي تم تشكيلها على ضوء الانتخابات التشريعية التي شهدت وصول وجوه جديدة تتمتع بكفاءات تقنية مثبتة، كما هي حال وزير المالية السيد خليفة حمادة الذي سبق ان شغل منصب وكيل وزارة المالية (الرقم ٢ بعد الوزير)، ووزير النفط الدكتور محمد عبد اللطيف الفارس الذي كان ممثل الدولة الكويتية المساهمة في مؤسسة البترول الكويتية.

التغيير المنتظر في الميدان الاقتصادي يهدف الى منح الكويت القدرة على زيادة القيمة المضافة من خلال تحديث قطاع المحروقات وتطوير قطاعات جديدة، مستفيدة من الموقع الجغرافي للأمارة ودورها التاريخي. ومن هذا المنطلق، تبدو الطموحات الحافلة بالفرص للخبرات الاجنبية معروفة مسبقا. وفي ما يتعلّق بالمحروقات يمكننا أن نذكر بشكل خاص مشروع الثلاثين مليار دولار لبناء محطة الزور للتكامل البتروكيميائي، الذي يجمع بين تشغيل مصفاة ضخمة (٦٥٠٠٠٠ برميل يوميا) في العام ٢٠٢١ ، وبناء مجمّع بتروكيميائي (استدراج العروض منتظر في نهاية ٢٠٢١)، الى جانب مشروع استكشاف الطاقات البحرية للكويت التي يتوقع بدء التنقيب عنها في ٢٠٢١ مع شركة هاليبورتون، قبل افتتاحها المحتمل في ٢٠٢٢ أو ٢٠٢٣ بالتعاون مع شركات أجنبية حسب اجراءات ما زالت قيد التحديد.

أما بالنسبة للقطاعات الجديدة، فان الكويت تعزّز البنى التحتية لتكاملها الاقليمي، أولا بربط عاصمتها الاقتصادية بالحدود الشمالية مع العراق وايران عبر جسر بحري عملاق (٣٥ كيلومترا)، وذلك بهدف تزخيم المبادلات والمشاريع في هذه المنطقة البكر. وبعدها من خلال بناء مطار دولي جديد بطاقة استقبال ٢٥ مليون مسافر ينتظر افتتاحه في العام ٢٠٢٢. هذه المشاريع الكبرى في البنى التحتية هي فرص لبروز شركات

طليعية في مجالات البناء واللوجستية والتجارة والمالية.

وفي الوقت الراهن، تتوجّه الأنظار الى القطاع المالي، حيث تستعد الكويت للاقتراض من الاسواق المحلية والعالمية من أجل تمويل متطلبات الدولة (مشروع قانون الدين العام سيعرض بسرعة على البرلمان الجديد)، أو اللجوء الى امكانيات صندوقها السيادي (وهو يتطلب أيضا موافقة البرلمان). ويتعلّق هذا التحدي بمبلغ ٢٠ مليار دولار في عام ٢٠٢١ ، وهو سيمثّل اختبارا سياسيا لمدى الانسجام بين مشاريع السلطة التنفيذية وأولويات البرلمان.

سمو الامير الشيخ محمد عبدالله الصباح، نائب وزير لجانب سمو الامير ومعالي السيدة آن ـ كلير لوجاندر سفيرة فرنسا في الكويت

فرنسا شريك تاريخي بامكانيات اقتصادية برسم الاستثمار

سنة ٢٠٢١ ستصادف الذكرى الستين لاعلان استقلال الكويت التي سارع الجنرال ديغول الى الاعتراف بها، والذكرى الثلاثين لتحرير الكويت الذي ساهمت فيه فرنسا في اطار عملية ـ داغيت ـ هذا الاحتفال المزدوج سيكون فرصة للاحتفاء بالشراكة التاريخية بين بلدينا وتحديدا بالتأكيد على قوة علاقاتنا الاقتصادية والتجارية.

فالكويت هي الشريك الرابع لفرنسا في شبه الجزيرة العربية، وقد بلغت صادراتنا ٥٢٥ مليون يورو في عام ٢٠١٩ مسجّلة فائضا تجاريا بحجم ٣١٠ ملايين يورو (ثلاثة أضعاف فائض ٢٠١٨)، واذا كانت الطائرات تتصدر الصادرات الفرنسية الى الكويت (٢٥٪)، الا ان بقية الصادرات المتنوعة تتوزع بين: العطور ومستحضرات التجميل (١٥٪)، النسيج والملبوسات (١٢٪)، الماكينات الصناعية والزراعية (١٠٪)، (منتجات صناعة الأغذية (١٠٪)، والأدوية ومنتجات الصيدلة (٧٪). واستنادا الى معهد الاحصاء الوطني هناك أكثر من ٢٤٠٠ شركة فرنسية تنشط في التصدير الى الكويت. والى ذلك، تعتبر فرنسا المستثمر الأوروبي الأول في الكويت وتواجدها الأكبر هو في القطاع الصناعي (أير ليكيد، انجي، سان غوبان)، وقطاع الخدمات (بي ان بي باريبا، دي سي أي، شنايدر اليكتريك، تكنيب، فيوليا). وتوظّف الشركات الفرنسية أكثر من ٢٠٠٠ شخص محليا.

وفي مجال الدفاع، تظل فرنسا شريكا أساسيا أيضا في ميدان التجهيزات وهو ما يشهد عليه بيع ٣٠ طوافة عسكرية من طراز كاراكال للقوات الجوية والحرس الوطني الكويتي في عام ٢٠١٦ بقيمة ١,٠٧ مليار يورو. والزيارة التي قامت بها وزيرة الدفاع فلورانس بارلي الى الكويت في نهاية اكتوبر لمناسبة جنازة المغفور له الشيخ صباح الصباح كانت مناسبة لتسليط الضوء على قوة التعاون الثنائي وإعادة التأكيد على التزام فرنسا بأمن الكويت واستقرار المنطقة.

وفيما تراوح حصة فرنسا السوقية في الكويت حوالى ٢٪ وتتركّز الاستثمارات الكويتية في فرنسا على مساهمات مالية على وجه الخصوص في القطاع العقاري، تختزن العلاقات الاقتصادية والتجارية الثنائية امكانيات حقيقة للتطور. وطموح دبلوماسيتنا الاقتصادية هو السعي الى اظهارها وتحفيزها. وهذه الامكانيات تتواجد اولا في عرض المنتجات والخدمات الفرنسية في الكويت وتحديدا في قطاعات صناعة الأغذية والصحة والطاقة والبيئة والمواصلات وأيضا على مستوى الاستثمارات المتبادلة وتحديدا القطاعات المستقبلية.

في هذا السياق، توافقنا اولا مع السلطات الكويتية على تكثيف حوارنا الاستراتيجي عبر رفعه الى مستوى الوزراء. وينتظر ان تنطلق المرحلة الاولى في ربيع ٢٠٢١ مع زيارة السيد فرانك ريستر الوزير المفوّض لشؤون التجارة الخارجية للكويت. والى ذلك، تهدف السفارة الى حشد منتخب فرنسا للتصدير حول قطاعات واعدة ومحددة وتحفيز اهتمام الشركات الفرنسية على غرار اللقاء الذي نظمه (ميديف انترناسيونال) وغرفة تجارة وصناعة الكويت في الخامس والعشرين من نوفمبر الماضي. وثمة تظاهرات أخرى متوقعة في النصف الاول من ٢٠٢١ اولا مع ندوة عبر الانترنت تنظّمها الدائرة الاقتصادية في السفارة في الثامن عشر من يناير ٢٠٢١ حول السياق الجديد للاستثمار في فرنسا (خطة نهوض، فرص استثمارية)، الى جانب سلسلة حوارات مع عدة شخصيات كويتية منها : المدير التنفيذي لمؤسسة البترول الكويتية، والمدير التنفيذي لشركة نفط الكويت، والمدير التنفيذي للخطوط الجوية الكويتية، ورئيس اتحاد التعاونيات (تجارة التجزئة الكبرى).

المبادرات التي تقوم بها الغرفة التجارية العربية الفرنسية لتسليط الضوء على الكويت ونوعية علاقتها مع فرنسا هي نشاطات في غاية الاهمية، وتساهم في تجسيد ديناميكية برسم التعزيز الدائم، لذلك يسرّني أن تكون الكويت ضيفة الشرف في حفل الاستقبال الذي تنظمه الغرفة لمناسبة الاحتفال بالذكرى الخمسين على تأسيسها. واتمنى ان تكون سنة ٢٠٢١ سنة فرنسية ـ كويتية رائعة.

الغرفة التجارية العربية الفرنسية - 250 bis, Boulevard Saint Germain - 75007 Paris
Tél. 01 45 53 20 12 - Fax : 01 47 55 09 59 - e-mail : info@ccfranco-arabe.org - site web : www.ccfranco-arabe.org